

من مليون دونم من اراضي العرب الذين ظلوا في البلاد بعد قيام اسرائيل، وذلك خلال الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٥٨^(٢٤). وتعددت هذه القوانين حتى بلغت ٣٤ قانوناً، منها قانون املاك الغائبين، وقانون انظمة الطوارئ لزراعة الاراضي البور، وقانون استملاك الارض، وقانون الاراضي المهجورة، وقانون نظام الطوارئ، وقانون طوارئ مصادرة الأراضي. وتمكّنت اسرائيل بهذه القوانين من مصادرة نحو ٢,٢ مليون دونم من المزارعين العرب حتى العام ١٩٦٠؛ ثم ارتفع الرقم الى نحو ٧٥ بالمئة من مساحة الاراضي الزراعية المملوكة للعرب حتى العام ١٩٧٢^(٢٥).

الجدول الرقم ٣ (٢٢)

| حملة التاثير العامة | | عدد السكان | | السنة |
|---------------------|------|------------|---------|-----------|
| عرب | يهود | عرب | يهود | |
| ٣٨ | ٢٥٢٠ | ١٩١٨٠٠ | ١٢٥٢٦٠٩ | ١٩٥٥/١٩٥٤ |
| ٩٦ | ٢٧٢٣ | ١٩٨٥٥٦ | ١٥٩٠٥٠٠ | ١٩٥٦/١٩٥٥ |
| ٧٧ | ٢٩٠٤ | ٢٠٤٩٣٥ | ١٦٦٧٤٤٥ | ١٩٥٧/١٩٥٦ |
| ٦٠ | ٢٦٩٨ | ٢١٣٢١٣ | ١٧٦٢٧٤١ | ١٩٥٨/١٩٥٧ |
| ٢٨ | ٢٢٦٤ | ٢٢١٥٢٤ | ١٨١٠١٤٨ | ١٩٥٩/١٩٥٨ |
| ٥٣ | ٢٦٨٥ | ٢٢٩٨٤٤ | ١٨٥٨٨٤١ | ١٩٦٠/١٩٥٩ |
| ٩٤ | ٣٤٦٤ | ٢٣٩١٦٩ | ١٩١١١٨٩ | ١٩٦١/١٩٦٠ |
| ٧٥ | ٤٣٥٦ | ٢٤٧١٣٤ | ١٩٣٢٣٥٧ | ١٩٦٢/١٩٦١ |
| ٧٦ | ٥٧٠٢ | ٢٦٢٩١٩ | ٢٠٦٨٨٨٢ | ١٩٦٣/١٩٦٢ |

الى جانب هذا، تعرّض العرب لمضايقات كثيرة على صعيد استغلالهم لأراضيهم، سواء في مجال الزراعة او السكن. في مجال الزراعة، هناك، الى جانب المصادرة، عملية التحكم في ريّ الاراضي العربية بالمياه؛ ان خلال الفترة ما بين ١٩٦٤ - ١٩٧٥، لم تكن الاراضي العربية المروية بالمياه في القطاع العربي تزيد على تسعة بالمئة من اجمالي مساحة الاراضي الزراعية العربية، مقابل ٥٠ بالمئة من مساحة الاراضي الزراعية اليهودية^(٢٦). اما في مجال السكن، فالوسائل مختلفة، مثل عرقلة الحصول على ترخيص التخطيط، وفرض مبالغ ضخمة كغرامات على البناء العربي المخالف، بالاضافة الى هدم المباني العربية^(٢٧).

كذلك، قامت السلطات الاسرائيلية بتحويل المرازح العربي الى عامل أجير، حتى يسهل التحكم في مصدر رزقه، بالاضافة الى انخفاض معدلات الأجور العربية. ففي العام ١٩٦٧، كان متوسط الاجر السنوي للعربي في المراكز الحضرية سبعة آلاف ليرة، مقابل ٩٤٠٠ ليرة لليهودي بصفة عامة، أي ان أجر العربي يمثل ٧٤ بالمئة من أجر اليهودي. وفي العام ١٩٧٣، وصل أجر العربي الى ٨٤ بالمئة من أجر اليهودي^(٢٨). وعلاوة على هذا التمييز في الاجور، فان العامل العربي يعاني من التمييز في مجال التأمين الاجتماعي؛ فهو لا يحصل على أكثر من عشرة بالمئة من حقه، علماً بأن السلطات المختصة تقطع نحو ٢٠,٧ بالمئة من أجره لهذا الغرض. وعلى هذا علّق عضو الكنيست يائير